موقف ابن تيمية من ذم الكلام الاصطلاحي

«علم الكلام»

كتبه

ناصر بن عبدالله بن محمد آل متعب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، اللهم صلِّ على محمد وآل محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم، وبارك على محمد وآل محمد، كما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد.

أما بعد:

فهذه صفحات قصدت فيها سرد النصوص المبيّنة لموقف ابن تيمية – رحمه الله – من ذم الكلام الاصطلاحي المسمى بـ« علم الكلام »، مع التعليق عليها.

وأسأل الله التوفيق والسداد.

❁ النص الأول:

يقول ابن تيمية (جامع المسائل ٩/٥) : "**الكلام الذي ذمّه ونهى عنه الأئمة والسلف الصالح...قد حصل فيه اضطراب، فإنّ من الناس من يعتقد أنّهم نهوا عن جنس الاستدلال والمجادلة في أصول الدين، ثم تحزبوا حزبين، بل ثلاثة:**..."، ثم ذكر هذه الأحزاب التي لم يرتض ابن تيمية فهمها، وهي:

١- حزب طعن في السلف ورأوا ذلك عجزاً وتفريطاً منهم.

٢- حزب رأى أنّ ما فهمه من موقف السلف هو الحق، فترك جنس الاستدلال والجدل.

٣- حزب استحسن ما خاض فيه من الكلام في أصول الدين، مع اعتقادهم فضل السلف، فوجّهوا ذم السلف للكلام لكلام المعتزلة ونحوهم مما يخالف السنة، لا الكلام الذي تُنصر به السنة، وهذه طريقة البيهقي، أو قالوا: الكلام لايؤمر به إلا وقت الحاجة مع من ينفعه، وهذه طريقة القاضي والغزالي وآخرون[1].

---

(١) انظر: جامع المسائل (٩/٥-٧).

ثم قال ابن تيمية (جامع ٩/٧): "**والتحقيق أنّ الذي نهى عنه السلف هو الكلام المبتدع الذي لم يشرعه الله ولا رسوله...وغلبة اسم «الكلام» على الكلام المبتدع**".

التعليق:

في النص السابق بيّن ابن تيمية مايلي:

١- الفرق بين جنس الاستدلال والجدل وبين الكلام المبتدع الذي ذمّه السلف.

٢- أنّ الكلام بمعناه الاصطلاحي (الغالب) هو الكلام المبتدع الذي ذمه السلف.

فنتيجة ذلك: أن الكلام بمعناه الاصطلاحي الغالب هو الكلام المذموم، وهو: طريقة مخصوصة تندرج تحت جنس الاستدلال، فليس كل استدلال عقلي من ذلك الكلام.

❁ **النص الثاني:**

يقول ابن تيمية (جامع ٩/٧- ٨): "**وغلبة اسم «الكلام» على الكلام المبتدع كغلبة اسم «السماع» على السماع المبتدع، فإنّ ناساً لـمّا أحدثوا سماع القصائد والتغبير؛ لتحريك قلوبهم وصلاحها وإثارة مقاصدها ومواجدها، وأحدث آخرون كلاماً ونظراً، لعلم قلوبهم وصلاح عقائدهم وتحقيق مقالهم= كان هؤلاء فيما أحدثوه من الأصوات المسموعة، شبيهاً بهؤلاء فيما أحدثوه من الحروف المنطوقة. وعبّروا هم والمسلمون عن ذلك بأعم صفاته، وهو السماع والكلام، فإذا أُطلق اسم السماع عند كثير من الناس أو قيل: فلان يحضر السماع أو يقول به، وفلان ينكر السماع وينهى عنه، انصرف الإطلاق إلى السماع المحدث الذي هو مورد النزاع، وإن كان السماع المشروع المأمور به الذي هو واجب تارة ومستحب أخرى هو سماعاً أيضاً، بل هو السماع المعروف في كلام من حمد السماع وأثنى عليه من المحتذين طريقة السلف ﷺ.**

وكذلك إذا أُطلق لفظ «الكلام» الذي يذمه وينهى عنه قوم، ويمدحه ويأمر به آخرون، فإنه عندهم هو الكلام المحدث، وإن كان الكلام الذي أنزله الله تعالى هو أصدق الكلام وخيره وأفضله، وكلام النبيﷺ والصحابة والتابعين والأئمة كلاماً، لكن خُصّ المحدث من النوعين باسم «الكلام» و «السماع» لأن هذا الاسم بمجرده تعبير عنه، لا يدل على حمد ولا ذم، ولا أمر ولا نهي، واللام فيه تنصرف إلى المعهود".

التعليق

في هذا النص يظهر ما يلي:

١- أنّ الكلام في الاصطلاح العام الغالب عند أهل البدع والمسلمين هو الكلام المحدث المذموم وهو المعهود الذي ينصرف إليه الذهن عند الإطلاق.

٢- الكلام الاصطلاحي كالسماع الصوفي الاصطلاحي -كالتغبير-، فإن قال ابن تيمية هناك سماع مذموم وممدوح، فلا تفهم أنّ السماع الصوفي الاصطلاحي مورد التقسيم، بل يقصد أنّ السماع بمعناه الأعم هو مورد التقسيم، والتغبير والسماع الصوفي نوع من ذلك السماع، وهو من النوع المذموم، فلا ينقسم، وكذلك الكلام، فلا تفهم أنّ الكلام الاصطلاحي هو مورد التقسيم، بل هو نوع من أنواع الكلام الأعم، وهو نوع محدث مذموم.

٣- تأمّل قول ابن تيمية: (**انصرف الإطلاق إلى السماع المحدث الذي هو مورد النزاع**)، وقوله: (**إذا أُطلق لفظ «الكلام» الذي يذمه وينهى عنه قوم، ويمدحه ويأمر به آخرون، فإنه عندهم هو الكلام المحدث**)

ثم قارنه بقوله بعدها بصفحة (جامع ٩/١٠): "...**الإخبار، وهو الغالب على «فن الكلام» المتنازع فيه**".

فهنا ابن تيمية يذكر أنّ (الكلام المحدث) الذي هو مورد النزاع بين السلف وخصومهم، هو (فنّ الكلام)، فـ(فن الكلام) = (الكلام المحدث) المذموم، وهو المفهوم الاصطلاحي الغالب لاسم (الكلام) كما أنّ الاصطلاح الغالب للسماع هو السماع المحدث -كالتغبير-.

فابن تيمية أدخل «فنّ الكلام» في الكلام المحدث المذموم ولم يجعله منقسماً، وهذا يؤكد أن علم الكلام عنده داخل في القسم المذموم وأنه ليس مورد الانقسام لمذموم وممدوح.

٤- يتضح في النص السابق أنّ مفهوم الكلام عند ابن تيمية ينقسم إلى:

(١) مفهوم عام، وهو أعم من «علم الكلام» لأنه أدخل فيه القرآن والأحاديث والآثار، بل حتى كلام الأئمة، وهذا المفهوم العام هو مورد التقسيم، كما أن السماع العام —كسماع القرآن- هو مورد التقسيم، بخلاف السماع الصوفي المحدث.

(٢) مفهوم اصطلاحي، ينصرف الذهن عند اطلاق اسم (الكلام) إليه، وهو الكلام المحدث المذموم «فن الكلام»، وكذلك السماع فالسماع المحدث هو الذي ينصرف إليه الذهن عند الإطلاق، وهو مذموم وليس مورد التقسيم.

❁ **النص الثالث:**

ذكر ابن تيمية الكلام المذموم والممدوح ثم قال موضّحاً الفرق بينهما (جامع ٩/١٠– ١٣):

"وذلك أنّ الكلام نوعان: إنشاء وخبر، فأمّا الإنشاء فمثل: الأمر والنهي، فكل أمر ونهي لايكون موافقاً لأمر الله تعالى فهو غي وضلال.

وأما الإخبار وهو الغالب على «فن الكلام» المتنازع فيه، فإنه إخبار...والإخبار عن هذه الأمور فهو المسائل والأحكام، وإن كان طريقاً إلى المطلوب فهو الوسائل والأدلة، فالكلام يشمل على هذين الصنفين: المسائل والدلائل، والذم والنهي واقع في هذين الجنسين" ثم ذكر المسائل التي خالف فيها أهل الكلام، وأنه بسبب ذلك سمّى السلف أهل الكلام (أهل الفرى)، ثم قال: **"وأما الدلائل، فإنهم كثيراً ما يستدلون ويحتجون على الحق الذي جاء به الكتاب والسنة بحجج محدثة باطلة، ثم تلك توقعهم في البدع المخالفة للكتاب والسنة...وكان مبدأ ذلك تكلمهم في الجسم والجوهر والعرض"**.

التعليق:

١– في هذا النص يظهر أن ابن تيمية يرى أن مورد تقسيم الكلام إلى محمود ومذموم ما هو أعم من «فن الكلام»، فهو ذكر انقسام الكلام إلى إنشاء وخبر، وذكر ما هو مذموم في الإنشاء، ثم ذكر الإخبار، وذكر أنّ منه «فن الكلام» المتنازع فيه بين السلف والمخالفين، فهو من الكلام المحدث المذموم [راجع تعليق ٣ على النص الثاني]، ثم ذكر أمثلة على ذمه وذم أهله في المسائل والدلائل، فـ«فن الكلام» نوع محدث يندرج تحت جنس الكلام (خبر وإنشاء) الذي ينقسم لممدوح ومذموم.

٢– في هذا النص بيّن ابن تيمية أن الكلام الاصطلاحي المحدث «فن الكلام» هو طريقة استدلالية محدثة أفضت للبدعة، فهو يرى أن الكلام الاصطلاحي منهج وطريقة مخصوصة، وليس كل استدلال عقلي من «فن الكلام»، بل فن الكلام نوع من جنس أعم.

❁ النص الرابع:

يقول ابن تيمية بعد أن ذكر أن السلف اتبعوا ما في القرآن من الاستدلال العقلي الصحيح (جامع ٩/١٥- ١٧): "**فكيف يكره السلف معاني إما هي واجبة وإما مستحبة؟!، وكيف وهؤلاء السلف لهم من الدلائل والبراهين في مسائل السنة والرد على أهل البدع ما ليس هو لمن ذمّوه من أهل الكلام؟! وإن أنكروا الطرق والدلائل المحدثة المبتدعة، لما فيها من الفساد والتناقض...وذلك أن أهل الكلام من أهل قبلتنا يأخذون كثيراً في الرد على من خالف المسلمين من المشركين والمجرمين واليهود والنصارى، ويأخذ كثير منهم في الرد على من خالف السنة في بعض المواضع، وإن كان الراد قد يخالف هو السنة في موضع آخر، فيريدون أن يثبتوا وحدانية الصانع وكماله ويثبتون نبوة محمدﷺ ويسمون هذه المطالب «العقليات» لاعتقادهم أنها لاتثبت إلا بالعقل الذي ادعوه وكانوا مختلفين في طرقه**" ثم ذكر أن القرآن والسنة فيها من أدلة هذه المطالب أعلى الأدلة، ثم قال: "**ولم يأت أهل الفلسفة والكلام من ذلك إلا بحق قليل مخلوط بباطل كثير، فلبّسوا الحق بالباطل**"

التعليق:

١- هذا الكلام قاله بعد أن بيّن وجه ذم «فن الكلام» وأهله، فهنا بيّن أن الاستدلال العقلي الذي عليه السلف هو الممدوح، وما عليه أهل فن الكلام هو المذموم، وبيّن أن الكلام الاصطلاحي هو منهج مخصوص محدث، فليس كل استدلال عقلي منه.

٢- تأمل أنه جعل طريقة السلف والقرآن مقابلة لطريقة الكلام و(**المتكلمين من أهل قبلتنا**)، ولم يخص من متكلمي أهل القبلة أحد دون أحد، فأهل «فن الكلام» من أهل القبلة ابتدعوا منهجاً عقلياً مذموماً فيه تلبيس الحق بالباطل، وفي مقابلهم السلف الذين هم على المنهج العقلي الممدوح.

❁ النص الخامس:

يقول ابن تيمية في الرد على من يزعم أن أهل الحديث ليســوا أهل نظر عقلي (مجموع ٤/٥٦):

"ليس هذا بحق، فإن أهل الســنة والحديث لا ينكرون ما جاء به القرآن، هذا أصــل متفق عليه بينهم. والله قد أمر بالنظر والاعتبار والتفكر والتدبر في غير آية، ولا يعرف عن أحد من ســلف الأمة ولا أئمة السنة وعلمائها أنه أنكر ذلك، بل كلهم متفقون على الأمر بما جاءت به الشريعة من النظر والتفكر والاعتبار والتدبر وغير ذلك، ولكن وقع اشتراك في لفظ «النظر والاستدلال» ولفظ «الكلام»، فإنهم أنكروا ما ابتدعه المتكلمون من باطل نظرهم وكلامهم واســتدلالهم، فاعتقدوا أن إنكار هذا مستلزم لإنكار جنس النظر والاستدلال".

التعليق:

١- هنا ابن تيمية يفرّق بين جنس النظر وبين الكلام بمعناه الاصــطلاحي، فالممدوح النظر العقلي الذي جاء في الشرع وسار عليه السلف، والمذموم هو نظر (المتكلمين)، فتأمل قوله: (**أنكروا ما ابتدعه المتكلمون**) فجعلهم في مقابل الســلف، و زيّف فهم من ظن أن إنكار نظر المتكلمين هو إنكارٌ لجنس النظر العقلي.

٢- يذكر ابن تيمية أن اسـم «الكلام» وقع فيها اشـتراك، فبعض الناس يظن أنّ كل نظر عقلي هو من الكلام الاصطلاحي، ففهموا على ضوء ذلك نهي السلف عن علم الكلام أنه نهي عن النظر العقلي، وابن تيميـة أراد أن يفرّق بين «الكلام» الاصــطلاحي ومنهجه المخصوص، وبين جنس النظر العقلي.

ولو سميّنا النظر العقلي الممدوح كلاماً فهو من باب الاشــتراك، فهو كلام آخر غير الكلام الاصطلاحي الذي ابتدعه المتكلمون، نعم هناك قدر مشترك بين الكلامين، لكن ذلك القدر أعم من الكلام الاصطلاحي، فعلم الكلام نوع يندرج مع أنواع أخرى تحت ذلك القدر المشترك.

❁ النص السادس:

يقول ابن تيمية (النبوات ١/٥٨٥): " **وقد زعم طائفة أنّ إجماع المتكلمين في المسائل الكلامية كإجماع الفقهاء، وهذا غلط، بل السلف قد استفاض عنهم ذم المتكلمين، وذمّ أهل الكلام مطلقاً، ونفس ما اشتركوا فيه؛ من إثبات الصانع بطريقة الأعراض...**"

ثم ذكر غلط الطريقة الكلامية التي هي أصل علم الكلام، ثم قال عن المتكلمين بدون تخصيص (النبوات ١/٥٩١- ٥٩٢): " **بل يعتمدون على القياس العقلي؛ الذي هو أصل كلامهم، وعلى الإجماع، وأصل كلامهم العقلي باطل، والإجماع الذي يظنونه إنما هو إجماعهم، وإجماع نظرائهم من أهل الكلام، ليس هو إجماع أمة محمد، ولا علمائها**".

التعليق:

١- ابن تيمية يرى أن السلف ذموا أهل الكلام ذماً مطلقاً، قاله في معرض الكلام عن أهل الكلام الاصطلاحي، فعُلم أن الكلام الاصطلاحي عنده مذموم لا مدح فيه.
٢- ابن تيمية يرى أنّ إجماع أهل الكلام باطل، ولم يخصّص متكلماً دون متكلم، وهذا يدل على موقفه من الكلام الاصطلاحي.
٣- ابن تيمية يوضّح أن الذم المطلق لأهل الكلام الاصطلاحي بسبب أنه منهج عقلي مخصوص مبني على باطل، فليس كل استدلال عقلي من الكلام الاصطلاحي.

❁ النص السابع:

يقول ابن تيمية (النبوات ٢/ ٦١٩): "**وطائفة تظنّ أنّ الكلام الذي ذمّه السلف: هو مطلق النظر، والاحتجاج، والمناظرة**" ثم بيّن غلطهم، ثم قال (٢/٦٢٢): " **والمقصود هنا: أنّ المبتدعين الذين ابتدعوا كلاماً وأصولاً تُخالف الكتاب، وهي أيضاً مخالفة للميزان؛ وهو العدل؛ فهي مخالفة للسمع، والعقل؛ كما ابتدعوا في إثبات الصانع**" ثم نقل نقل مقرٍّ قول الرازي: "**لقد تأملت الطرق الكلاميّة، والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلاً، ولا تروي غليلاً، ورأيت أقرب الطرق: طريقة القرآن**".

التعليق:

١- فرّق ابن تيمية بين مطلق النظر وبين (الطرق الكلامية)، وجعل الثاني محل ذم السلف.

٢- نقل نقل مقرٍ قول الرازي في (الطرق الكلامية) بلا تخصيص، وقد ذكر أنها تقابل طريقة القرآن، فعُلم أن (الطرق الكلامية) ليست هي الطرق العقلية، بل نوع مخصوص منها مقابل للطريقة الممدوحة، فالطرق الكلامية موضع الذم لا مورد التقسيم.

❁ النص الثامن:

يقول ابن تيمية: "**أجلُّ المتكلمين مرتبة وأقربهم إلى السنة والجماعة: المتكلمون الصفاتية، مثل الكلابية**".

التعليق:

جعل ابن تيمية الكلابية أفضل طبقات المتكلمين مع كونه يذم طريقتهم، وهذا يؤكد أن الكلام الاصطلاحي عنده ليس مورد التقسيم للذم والمدح، فأفضلهم مذموم.

❁ النص التاسع:

ويقول ابن تيمية (مجموع ٤/٢٨): " **وقد قيل: إن الأشعري – مع أنه من أقربهم إلى السنة والحديث وأعلمهم بذلك – صنف في آخر عمره كتاباً في تكافؤ الأدلة، يعني: أدلة علم الكلام، فإن ذلك هو صناعته التي يحسن الكلام فيها، وما زال أئمتهم يخبرون بعدم الأدلة والهدي في طريقهم، كما ذكرناه عن أبي حامد وغيره حتى قال أبو حامد الغزالي: (أكثر الناس شكا عند الموت أهل الكلام)**"

التعليق:

١- ابن تيمية يذكر أنّ الأشعري من أقرب المتكلمين لأهل السنة، وأن صناعته التي يحسنها (علم الكلام)، مع أنه يذم طريقة الأشعري، فهذا يؤكد أن أفضل أصحاب علم الكلام مذمومين في حال تكلمهم.

٢- هنا يذكر ابن تيمية قصور (علم الكلام) ودلائله وإقرار أئمته بقصور الصناعة الكلامية، فلو كان قائلاً بأن علم الكلام مورد التقسيم لممدوح ومذموم، فلماذا لم يذكر (علم الكلام) وأئمته الممدوحين؟!

۞ النص العاشر:

يقول ابن تيمية (مجموع٩/٧٣): " **فتدبر هذا فإنه من أسرار عظائم العلوم التي يظهر لك به ما يجل عن الوصف من الفرق بين الطريقة الفطرية العقلية السمعية الشرعية الإيمانية وبين الطريقة القياسية المنطقية الكلامية**".

ويقول (مجموع٢/١٥): " **بيان الفرق بين المنهاج النبوي الإيماني العلمي الصلاحي والمنهاج الصابئ الفلسفي وما تشعب عنه من المنهاج الكلامي والعبادي**".

التعليق:

هنا يفرّق ابن تيمية بوضوح بين الطريقة العقلية الفطرية الشرعية الممدوحة، وبين الطريقة العقلية الكلامية، فالطريقة الكلامية طريقة مخصوصة مقابلة للطريقة العقلية الفطرية الشرعية.

۞ النص الحادي عشر:

يقول ابن تيمية (بيان التلبيس ١/٣٧٣): " **والدليل المذكور على ذلك دليل فاسد، وهو أصل «علم الكلام» الذي اتفق السلف والأئمة على ذمه وبطلانه**".

ويقول (الدرء٢/٢٢٤): " ... **وهي أصل علم الكلام الذي ذمه السلف والأئمة، وبهذه المقدمة استطالت الدهرية على من احتج بها من متكلمة أهل الملل**".

ويقول (بيان التلبيس ١/٤٣٨): " **وإحداثهم في الحجج التي سموها أصول الدين ما ظنوا أن دين الإسلام ينبني عليها، وذلك هو أصل علم الكلام الذي اتفق السلف والأئمة على ذمه وذم أصحابه وتجهيلهم**".

ويقول في الرد على المتكلمة (الاستقامة١/٥٤): "... **بيان فساد قولهم: (الفقه من باب الظنون)، وبيان أنه أحق باسم العلم من «الكلام» الذي يدعون أنه علم، وأن طرق الفقه أحق بأن تسمى أدلة من طرق الكلام**"

التعليق:

هنا ابن تيمية يذكر أن السلف ذمّوا «علم الكلام» وذموا أهله، وأطلق ذلك، فالكلام الاصطلاحي «علم الكلام» هو الكلام المحدث المذموم وليس منقسم إلى ممدوح ومذموم.

واسم «علم الكلام» هو أظهر التعابير عن مفهوم الكلام الاصطلاحي، فتأمل موقف ابن تيمية عند ذكر هذا التعبير «علم الكلام».

❁ النص الثاني عشر

يقول ابن تيمية (مجموع ١٣/١٤٧): "**والسلف لم يذموا جنس الكلام، فإن كل آدمي يتكلم، ولا ذموا الاستدلال والنظر والجدل الذي أمر الله به رسوله**".

التعليق:

هنا يخبر ابن تيمية أن السلف لم يذموا جنس الكلام؛ لأن (كل آدمي يتكلم) فهل كلام آدمي يتكلم بالكلام الاصطلاحي «علم الكلام» ؟! قطعاً لا، فعلم الكلام غائب عن العوام وغيرهم، فتبيّن أن «جنس الكلام» والنظر الذي لم يذمه السلف أعم من الكلام الاصطلاحي.

❁ النص الثالث عشر:

يذكر ابن تيمية أن أهل التصوّف إذا سُئلوا عن السماع والطريقة الصوفية التي اختلف فيها السلف ومخالفوهم، أخذوا يتلاعبون بالمصطلحات، فيذكرون سماعاً آخر بغرض التلبيس، ثم قال عنهم (المجموع١١/٥٦٨- ٥٦٩): "**...كان كلامه فيه من وراء وراء، بمنزلة من سئل عن علم الكلام المختلف فيه: هل هو محمود أو مذموم؟ فأخذ يتكلم في جنس الكلام وانقسامه إلى الاسم والفعل والحروف أو يتكلم في مدح الصمت أو في أنّ الله أباح الكلام والنطق وأمثال ذلك مما لا يمس المحل المشتبه المتنازع فيه، فإذا عُرف هذا فاعلم أنه لم يكن في عنفوان القرون الثلاثة المفضلة...من أهل الدين والصلاح والزهد والعبادة من يجتمع على مثل سماع المكاء والتصدية لابدف ولا بكف ولا بقضيب، وإنما أحدث هذا بعد ذلك**".

التعليق:

هنا يجعل ابن تيمية علم الكلام المختلف فيه بين السلف والمخالفين مثل السماع الصوفي الذي ذمه السلف، ويجعل من يحاول أن يُنزّل الانقسام في المعنى العام للكلام إلى محمود ومذموم على «علم الكلام» كمن يحاول أن ينزّل الانقسام العام للسماع إلى محمود ومذموم على السماع الاصطلاحي الذي ذمه السلف في القرون الأولى.

فابن تيمية -كما بيّناه في النص الثالث- يرى أن المعنى العام للكلام هو مورد التقسيم لمحمود ومذموم ويرى أنّ «فن الكلام» من القسم المذموم، لذا يرفض في هذا النص تنزيل الانقسام في المعنى العام على «علم الكلام»، ومن فعل ذلك كان ملبّساً و(كان كلامه فيه من وراء وراء).

❁ النص الرابع عشر:

يقول ابن تيمية بعد ذكر مباحث العقيدة(مجموع الفتاوى ١١/٣٣٦): "...**وقد يُسمى هذا النوع (أصول دين)، ويُسمى (العقد الأكبر) ويُسمى الجدال فيه بالعقل (كلاماً)**".

التعليق:

فهم بعضهم من هذا أنّ ابن تيمية يرى أن كلّ جدال بالعقل من علم الكلام، وهذا النص لا يدل عليه، فابن تيمية هنا يحكي التسميات ولا يعني ذلك أنه يقرّها، وهذا يظهر في قوله (يُسمى).

وقد ذكر ابن تيمية أنّ أهل السنة يُطلقون اسم «الشريعة» على العقائد، ثم قال (مجموع ١٩/٣٠٧- ٣٠٨): " **وهذه العقائد التي يسميها هؤلاء (الشريعة) هي التي يسمي غيرهم عامتها (العقليات) و (علم الكلام)، أو يسميها الجميع (أصول الدين)، ويسميها بعضهم (الفقه الأكبر)... فالمتكلمة جعلوا بإزاء (الشرعيات) (العقليات) أو (الكلاميات)**"

فهنا ينص ابن تيمية أن هذه التسمية من قِبل الغير.

❁ النص الخامس عشر:

يذكر ابن تيمية خطأ المخالفين في حقيقة كلام الله، ويبيّن معنى الكلام في اللغة وعند الفقهاء، ثم يقول (مجموع ١٢/ ٤٦١ – ٤٦٢): " **فعموم اسم «الكلام» وخصوصه عندهم بحسب الأحكام المتعلقة به، والسلف إذا ذموا أهل الكلام وقالوا: (علماء الكلام زنادقة) (وما ارتدى أحد بالكلام فأفلح) فلم يريدوا به مطلق الكلام، وإنما هو حقيقة عرفية فيمن يتكلم في الدين بغير طريقة المرسلين، والخائضون في " أصول الفقه " وإن قالوا: إن الكلام ما تألف من حرفين فصاعداً...**"

التعليق:

ماذا أراد ابن تيمية هنا بـ«مطلق الكلام»؟ هل أراد مطلق «علم الكلام» والكلام الاصطلاحي أم ما هو أعم؟ والجواب واضح من سياق الكلام، فسياقه يدل بصراحة أن يتكلم عما هو أعم من الكلام الاصطلاحي، ثم بيّن أن ذلك الأعم ليس هو المقصود بذم السلف، بل المقصود هو الكلام الاصطلاحي (حقيقة عرفية).

❁ النص السادس عشر:

ينقل ابن تيمية كلام خصمه الرافضي في الأدلة على إمامة علي ﷛، فذكر إمامته في الزهد والشجاعة وغير ذلك، ثم قال الرافضي: "**وأما علم الكلام فهو [﷛] أصله، ومن خطبه تعلم الناس، وكل الناس تلاميذه**".

فقال ابن تيمية (منهاج السنة٨/٥): "**والجواب: أن هذا الكلام كذب لا مدح فيه، فإن الكلام المخالف للكتاب والسنة باطل، وقد نزه الله علياً عنه، ولم يكن في الصحابة والتابعين أحد يستدل على حدوث العالم بحدوث الأجسام، ويثبت حدوث الأجسام بدليل الأعراض والحركة والسكون، والأجسام مستلزمة لذلك لا تنفك عنه، وما لا يسبق الحوادث فهو حادث، ويبنى ذلك على حوادث لا أول لها، بل أول ما ظهر هذا الكلام في الإسلام بعد المائة الأولى، من جهة الجعد بن درهم، والجهم بن صفوان**".

التعليق:

١- صرّح ابن تيمية أنّ «علم الكلام» **(لا مدح فيه)**.

٢- الرافضـــي ذكر أن علياً ﷺ إمام في «علم الكلام» ولم يذكر دليل الأعراض ولا غيره، ولم يذكر مخالفة الكتاب والســـنة، بل كل ما ذكره أنّ علياً إمام في علم الكلام، فلماذا نفى ابن تيمية هذا، وقال (لا مدح فيه)، وأخبر أن علم الكلام مخالف للشـــرع، وأنه محدث ليس من الصحابة؟!

لو كان «علم الكلام» منقســـم إلى ممدوح ومذموم، ولو كان الكلام الاصـــطلاحي عند ابن تيمية هو الذي خاض فيه الســـلف، لفصّـــل ابن تيمية فيه هنا، ولما نفى المدح عنه بإطلاق، ولا ذم مخالفته للكتاب والســـنة، ولا ذكر أنه محدث من أهل البدع، فتبين من هذا أن مفهوم «علم الكلام» عند ابن تيمية مذموم محدث، وأنه منهج عقلي مخصـــوص مذموم مخالف للشـــرع، وأنه لا مدح فيه، وأن وصـــف «علم الكلام» بالمحدث المذموم المخالف ليس وصفاً مقيّداً بل كاشفاً.

❁ النص السابع عشر:

يقول ابن تيمية عن الجهمية (شـــرح النزول ١٧١): "**كثر رد الطوائف عليهم بالقرآن والحديث والآثار تارة، وبالكلام الحق تارة، وبالباطل تارة**".

التعليق:

هنا قسّـم ابن تيمية الكلام إلى حق وباطل، وهذا لا يدل على أن الكلام الاصـطلاحي منقسـم إلى ذلك، لأن النزاع ليس في تقسيم الكلام عند ابن تيمية إلى حق وباطل، بل في مورد هذا التقسيم، هل هو الكلام الاصطلاحي، أم ما هو أعم من ذلك؟.

وقد تكون هذه العبارة كقول ابن تيمية عن المتكلمين (بيان التلبيس ١١/٤٢٧): "**بل طريقهم هم والدهرية فيها متقابلون، يقولون هؤلاء الحق تارة والباطل أخرى، وكذلك أولئك، وليس أذكياؤهم على بصيرة فيها، وسبب ذلك ما يجحدونه من الحق المعلوم، وما يدعونه من الدعاوى الباطلة والمشتملة على حق وباطل**".

ولا شـــك أنّ أمثال الكلابية في ردهم على الجهمية والمعتزلة يقولون كلام حق تارة وباطل تارة، وهذا لا يجعل من علم الكلام منقسم إلى مذموم وممدوح؛ فوجود مادة من الكلام الحق شيء، وانقسام علم الكلام إلى ممدوح ومذموم شـيء آخر؛ لذا يذكر ابن تيمية أن علم الكلام المذموم عند السـلف مشـتمل على مادة من الحق، فيقول (مجموع١٢/١٤٠): " **الكلام الذي ذمه السـلف وعابوه وهو الكلام المشـتبه المشـتمل على حق وباطل: فيه ما يوافق العقل والسـمع وفيه ما يخالف العقل والسمع**".

والحاصل أنه على الاحتمالين، لا يعد هذا النص دليلاً على انقسام علم الكلام عند ابن تيمية.

۞ الخلاصة:

اسم «الكلام» هنا له مفهومان:

(١) مفهوم اصـطلاحي، وهو الغالب عند إطلاق اسـم «الكلام» عند الحديث عن الفرق والمقالات، وهو: منهج عقلي مخصوص محدث مذموم، وليس كل استدلال عقلي يدخل فيه، بل هو نوع من جنس الأدلة العقلية، وهو المسمى بـ«علم الكلام».

(٢) مفهوم أعم من الاصـطلاحي، وهو مورد التقسـيم لممدوح ومذموم، وهو ما عبر عنه ابن تيمية في بعض نصوص بـ«جنس الكلام» و «مطلق الكلام».

تمت بحمد الله